التقرير المرحلي لعام 2007
عن العمليات وجدول أعمال التغيير المؤسسي
في الائتلاف الدولي المعنى بالأراضي

المجلس التنفيذي - الدورة الثانية والتسعون
روما، 11-13 ديسمبر/كانون الأول 2007
للعلم
مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة موجهة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبعدها الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأنسونهم المتعلقة بالهواتف التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل اتخاذ الدورة إليها:

Bruce Moore
مدير، الائتلاف الدولي المعنى بالأراضي
رقم الهاتف: 6 06 5459 39 +39
البريد الإلكتروني: b.moore@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجهها إلى:

Deirdre McGrenra
المرتبطة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 4 274 5459 39 +39
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org
التقرير المرحلي لعام 2007 عن عمليات وجدول أعمال التغيير المؤسسي في الإتحاد الدولي المعنى بالأراضي

أولا - مقدمة

1- يمثل الإتحاد الدولي المعنى بالأراضي تحالفاً عالمياً من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية العاملة معاً لترويج وصول الفقراء من النساء والرجال على نحو مضمون ومنصف إلى الأرضي، وذلك من خلال نشاط المناصرة، والحوار، وبناء القدرات.

2- وبعد أن أضطلع الإتحاد بدور في إعادة مسألة الوصول المضمون إلى الأرضي إلى جداول الأعمال الإنسانية العالمية في أعقاب تشكيله عام 1995، فإنه يقف الآن عند منطفة أساسية. وقد أكد تقييم مستقل أجري عام 2006 أهمية الإتحاد ضمن المجموعة المتزايدة من المؤسسات العاملة في ميدان حيزة الأرضي وحقوق الموارد. كما لاحظ هذا التقييم أنه لا بد للإتحاد من أن يغير أشكال التشغيلية ويعتمد نهجاً استدعيماً أشد تركزاً إزاء عمله، بحيث يضع أهدافه وغاياته تستند إلى مزايا النسبية وإلى هيكله كشبكة قائمة على العضوية.

3- تحدد خطة عمل الإتحاد، والتي تمثل استجابته لنتائج التقييم، أرقاماً مستهدفة ومعالم بارزة للإصلاح المؤسسي الذي التزم الإتحاد بإنجازه بحلول نهاية عام 2008.

4- وفي الوقت ذاته فإن برنامج عمل الإتحاد بيزك على تنفيذ الإطار الاستراتيجي للفترة 2007- 2011:

- تطبيق جدول أعمال مناصرة الفقراء في ميدان الأراضي، الذي اعتمدها الجمعية العالمية للأعضاء التي ت تعد مرة كل سنتين، وذلك في أوغندا في أبريل/نيسان عام 2007. ويسعى الإطار إلى تحقيق الأهداف التالية:

  - توفير أعضاء الإتحاد لدعم متزامك ومنسق للالتزامات والتدارير العالمية، والإقليمية، والوطنية الرامية إلى تسيير وصول الفقراء من الرجال والنساء إلى الموارد الطبيعية، ولاسيما الأرضي.
  - مشاركة المجتمع المدني بنشاط أكبر في عمليات السياسات واتخاذ القرارات التي تؤثر على وصول الفقراء من الرجال والنساء إلى الموارد الطبيعية، ولاسيما الأرضي، وممارسته لمسط أشد من التأثير عليها.
  - قيام المجتمع المدني، والمنظمات الحكومية الدولية، والحكومات بتحديد، واقتراح، واعتماد الدروس والممارسات الجيدة التي تيسر وصول الفقراء من الرجال والنساء إلى الموارد الطبيعية، ولا سيما الأرضي.

__________________________________________________________

• توزيع أعضاء الائتلاف لفرزهم على الرباط الشبكي، واقتصاد المعلومات، والحوارات والتعاون المشترك.

• تحويل الائتلاف إلى هيئة خاضعة لقيادة أعضائها ومساندتها مالياً.

ويغطي هذا التقرير التقدم المحرز بشأن جدول أعمال الائتلاف المتعلقة بالتغيير المؤسسي، ويوفر أيضاً عرضاً عاماً للأنشطة التشغيلية الرامية إلى تنفيذ إطار الاستراتيجي مبزاً تلك الأنشطة المدعومة بما يقدمه الصندوق من مساهمات إلى الائتلاف.

ثانياً - التغيير المؤسسي: تنفيذ خطة عمل الائتلاف

وافق مجلس الائتلاف 2 على خطة العمل عام 2006، ثم أقرتها جمعية الأعضاء عام 2007. وتشمل الخطة على تجاوز اثنين هما: (أ) مجموعة من التدابير الهيكلية في المؤسسة، بما في ذلك توضيح هويتها القانونية، وتعزيز دور الأعضاء، وتوسيع قاعدة العضوية؛ (ب) تطوير الائتلاف لتناسبه التشغيلي حيث تعود برامج متكاملة ذات تركز استراتيجي على المستويات القطرية، والأقلية والعالمية.

و فيما يتعلق بالوضع القانوني للائتلاف، خلصت الجماعة إلى ما يلي: (أ) أن القمية المضافة للائتلاف تتمثل في علاقات بمنظمة الأمم المتحدة، التي تسر في تعزيز قوتها وفاعليتها، ومصادفتها؛ (ب) أن الحاجة إلى وضع قانون واضح تيطيق أساساً على أمانة الائتلاف، لا على الائتلاف ذاته كحالف بين منظمات، فالائتلاف يخدم شرعية ومرتكز في أنشطة من أعضائه؛ (ج) سيفل خبر قانوني مستقل بإعداد تقرير وتوظيفات إلى المجلس بشأن إشراف وضع قانوني واضح للائتلاف؛ (د) سيتخذه المجلس قراراً بشأن هذا الأمر في دورة نوفمبر/تشرين الثاني عام 2007، وسيتم الفوضي الوارد بشأن اتخاذ التدابير المناسبة.

وسميت الجماعة بالحالة إلى توسيع عضوية المجلس وتعزيز دور الأعضاء في التسويق والعملات، وتم توضيح الأمانة بإعداد استراتيجية للعُضوية ليزنير فيها المجلس، وأوصت بتعيين أعضاء جدد خلال عام 2007، وتولى قيادة هذه الجهود لجنة العضوية المؤلفة من ثلاثة أعضاء من منظمات المجتمع المدني وعضوين من المنظمات غير الحكومية.

و أقرت الجماعة بأن الأمر سيُستثنى تعديل الدستور في أعقاب اتخاذ القرارات حول الوضع القانوني للائتلاف والتغييرات الأخرى الناجمة عن تنفيذ خطة العمل.
10 - خلق مواجهة الجمعية على الإطار الاستراتيجي، أعد الائتمان مشروع نموذج جديد للأعمال والتشغيل، وكذلك خلق مرحلة توجيهية للرصد والتقييم على أن توضع في صيغتها النهائية في ضوء توجيهات المجلس وقراراته.


12 - ويستند الإطار الاستراتيجي لتحويل الائتمان إلى إنهاء قروض الأعضاء، وعمل من خلال هيكلي ذي طابع إقليمي ولامركزكي، بهدف توفير بنية إستراتيجية الائتمان وفعالية على المستوى القطبي. وقد عقدت اجتماعات تطهير إستراتيجية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية في أكتوبر/تشرين الأول عام 2007. كما أُفتتحت خطوات أولية في آسيا نحو الامركزية، وذلك في أعقاب الاجتماع التخطيطي الذي عقد عام 2006 مع الأعضاء في ذلك الإقليم.

13 - واستنادًا إلى المدخلات المقدمة من الأعضاء والمنظمات الشريكية، فإن الائتمان يعد النظر بنية إزا للاحتياجات لمساعدة أعماله وعملياته بشكل أشد فعالية. وتشمل هذه الجهود إعادة تصميم الموقف الشبيكي لتغيير الفهرسة والتركيز بين الأعضاء والشركاء، وتحديث قائمة بيانات الائتمان، ورزنامة وثيقة استراتيجية بشأن الاتصالات لابحاثها المجلس في اجتماعه في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2007.

ثالثاً - الأنشطة التشغيلية

14 - يتم تنفيذ الإطار الاستراتيجي للائتمان من خلال برامج وأنشطته. وقد أُضيف برنامج عام 2007 على المسائل التالية: (أ) تعزيز الالتزامات إزاء سياسات وممارسات الأراضي المناصرة للقرآن من خلال عمليات الائتمان، (ب) دعم مبادرات المجتمعات المحلية والمنظمات المعنية عبر بناء القدرات، والربط الشبكي، (ج) استخدام المعرفة؛ استقطاب التأسيس لسياسات وقوانين الأراضي المناصرة للقرآن، والإنتاج للتعاون والتبادل الدولي، وتنظيم التعاون على أساس إقليمي وموسع، وتخفيف من خلال جهود أعضاء الائتمان، وشاركاء، وأمانة.

15 - ووصل عدد المشاريع النشطة للائتمان عام 2007 إلى 19 في أفريقيا، و24 في آسيا والمحيط الهادئ، و12 في أمريكا اللاتينية والكاريبية. وتم دعم سبع عشر مشروعًا من هذه المشاريع عبر منحة الصندوق المقدمة إلى الائتمان، وشمل ذلك مشاريع في كل من بوروندي فاسو، وغيان، وغينيا الاستوائية، وجلان، وإندونيسيا، وكينيا، ونيكاراغوا، وبيرو، والفلبين، وجنوب أفريقيا.
16- وتشكل نظام الحيازة المحلية مصدرًا حيويًاً من مصادر حقوق في معظم أرجاء أفريقيا، غير أن الوصول المماثل إلى الأرضي يتعرض للخطر حينما لا تلتزم الأطر الحكومة ببطلك التعليم، وقد أجرت برامج مثل برامج التعاون بشأن الأرضي، وهو مبادرات مشتركة بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للحفاظة على الحياة، بحثًا عملية تحقيق الأهداف الإستراتيجية دعمًا لتجديد الأسر الفقراء في المطالية بحقوق الوصول إلى الأرضي وحمايتها. وفي أوغندا عام 2005، وبدعم من التحالف الأردني المحلي بالأراضي ووزارة الأرضي، بدأ برنامج التعاون المذكور في تشجيع تقديرات وتواصلات واسعة لسياسة حيازة جديدة للأرضي. وفي النيجر، تم إطلاق برنامج التعاون بشأن الأرضي في النيجر عام 2007 من خلال مشروع تشجيع مبادرات التنمية المحلية في أوغر منشرح التعاون بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق البلجيكي للحفاظة على الحياة. يقوم برنامج التعاون ببحث منهجيات على مستوى القرى لمساعدة صغار المزارعين ورعاية في الحصول على ضمان مستدام لحيازة الأرضي. ويشكل ذلك مثالًا على مساعدة الاتلاف للمنظمات المجتمعية القائمة من خلال تعزيز قدرتها على استخدام البحوث المستدامة إلى الأدوية في ترويج مصالحها في عملية اتخاذ القرارات.

17- وتوجه المؤسسات الأفريقية اهتمامًا متزايدًا إلى مسألة حيازة الأرضي، مثل عملية وضع إطار سياسات الأرضي الذي يعمل على تطويره الاتحاد الأوروبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وصحراء التنمية الأفريقية. ويتشارك الاتلاف مع هذه المؤسسات في المساعدة على العملية بأمر الشواو بحشة في عملية وضع الإطار المذكور من خلال المنظمات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك المشاركة في الجمعية العالمية لأعضاء الاتلاف، والاجتماع الإقليمي لأعضاء الاتلاف في أفريقيا. كما أشرك الاتلاف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمات الأغذية والزراعة، وشبكة LandNet Africa في رعاية المابنة المستدامة للاقتلاف مع الدول الأعضاء في الجزء الرفيع المستوي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعام 2007.

18- وقد بدأ تطبيق تدابير لإصلاح سياسات الأرضي في عدد من البلدان الأفريقية، ولكن القوانين التي تيسر الوصول إلى الأرضي ظلت في غالب الأحيان دون تنفيذ، أو أن أرقتها المستحيلة لم تتحقق بالمستوى المنشود. و槟اله الاتلاف مع المنظمات الأفريقية في ستة بلدان (بنغلاديش، كمبوديا، الهند، إندونيسيا، نيبال، الفلبين) لتعزيز المنظمات المحلية في مجال حقوق الأرضي. ويعكس الاتلاف إلى ربط الجهود بالإشكاليات الوطنية، التي تعمل على تقديم أمن الحيازة من خلال إصلاحات سياسات، وبالجهود الإقليمية لرصد تنفيذ القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

19- وتعد مساهمة الصندوق المقدمة إلى الاتلاف الجهود التي تبذلها شبكات المجتمع المدني في الفلبين لاستخدام التقنيات من البرنامج الوطني للإصلاح الزراعي والاستدامة منها في الفلاسفة الدائر حول سياسات الإرشاد وفوق الدوري للإصلاح. كما أن هذه الشبكات تعنى بالحالات التي تمنع فيها العادات الممارسة الحكومية من تنفيذ قوانين الإصلاح وتضررها، وتوفر ذلك عن تحقيق بعض النجاحات التي تمكن المزارعون عبرها من الحصول على استفادة بحقوقهم في أراضيهم من خلال الجمع بين المناصرة القانونية والتنظيم المجتمع. وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2007، استنادًا إلى منح الصندوق رابطات المزارعين في إندونيسيا في تغيير السياسة المقترحة حديثًا ليتيح وصول الأسر الفقيرة إلى الأرضي، وفي إشكال الحكومة في تنفيذها.
ورغم أن تكييف الإصلاح الزراعي قد نُفذ في أمريكا اللاتينية على مدى القرن الماضي، فإن النظام الزراعي ما زال غير تنافسي نسبيًا، ومنشأة تعاونية صعب بين أصحاب الرياح الصغيرة وكبار المزارعين. وتسعى جهود الإتفاق في أمريكا اللاتينية إلى تشجيع تطوير وتطوير مبادرات الزراعية وتنشيط جوانب السياسات بشأن الوسائل اللازمة لمساعدت المزارعات الزراعية، بما في ذلك مؤسسات حيزة الأرضي، بحيث تسهم في الحد من الفقر، وتحسين الأمان الغذائي، والهجرة بالإضافة إلى البيئة.

وبرزت أبعاد الإتفاق في أمريكا اللاتينية أم حيزة الأرضي وتفيد القوانين الوطنية والجهات الدولية ذات الصلة. وينتشر الإتفاق، بالتعاون مع الصندوق، في إطار إطار لمؤثرات حيزة الأرضي من خلال مركز الدراسات الاجتماعية في البرو الذي يتعين بعضية الإتفاق.

وفي أغسطس/آب عام 2007، استضاف المركز المذكور الندوة التدريسية إقليمية بشأن أم الرياح في المجتمعات المحلية بالريفية شاركت فيها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية، وتضمنت لحالة عمل عن تطوير مؤثرات حيزة الأرضي. وحطي هذا الترشح بمساحة مقدمة إلى الإتفاقية، استند إلى المنتدي الإقليمي بشأن الوصول إلى الأرضي الذي عقد مركز الدراسات الاجتماعية في البرو عام 2006 في إطار نشطة الإتفاق الدولي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي استفاد أيضًا من دعم الإتفاقية/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وأثرت هذه الأنشطة وغيرها عن مدخلات مهمة للمبادرة التي يقودها المركز بشأن مؤثرات حيزة الأرضي.

وتساءل مساهمة الصندوق أيضًا جهود الموظفين البرامجيين للإتفاق، بما في ذلك جهات الاتصال الإقليمية الثالثة، الساعية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للإتفاق:

- تيسير الاتصال والنقاش بين أعضاء الإتفاق بشأن سياسات الأرضي ومنهجياتها (مثل الرسم الانتساري للخزانات) أو القضايا الموضوعية (مثل التناوب القانونى)

- إقامة المعلومات والدروس المستفادة من الأنشطة التشغيلية مثل الجهود المتعلقة برصد أم الرياح مع الأعضاء في البلدان والأقاليم الأخرى

- تحليل النهج التنظيمي لأعضاء الإتفاق وشركاه فيما يتعلق بعدد حوار السياسات والإبلاغ عنها لنشرها على نطاق أوسع

- مساهمة الأعضاء والشركاء في إقامة أو تعزيز الصلات مع المؤسسات الرئيسية العاملة في ميدان حيزة الأرضي، مثل الوكالات الحكومية الدولية أو الوزارات الحكومية. وبالنظر إلى الطبع الهجين للإتفاق، كمثالي بين مجمل المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية، فإنها يتمتع بمزايا نسبية في تدعيم مشاركة أعضاء في مبادرات السياسات مع وضعية القرارات

- الإعراب عن القلق للسلطات الوطنية المناسبة بشأن عمليات التهديد أو التخويف التي تتعرض لها المنظمات الشارقة بسبب عملها في ميدان الوصول إلى الأرضي

- تحديد وإعداد تقارير السياسات، وفي عام 2007، أطلق الإتفاق سلسلة المعرفة من أجل التغيير لتوفير تحليلات مفيدة وممتازة عن قضايا الوصول إلى الأرضي، كي يستفيد منها أعضاؤه
وبشكلها وكذلك المجتمع الإ sitiاني الواسع. وقد تم تطوير أربعة مطبوعات مرجعية تستخدم إلى
المعرفة والخبرات العلمية المجتمعية المتواخرة على استدراك التغيرات بشأن قضايا الوصول إلى
المكلفة المتنازلة، والثوابت ومواد الرقية الرفيعة، والرسوم التشاورية للخليط، وحقوق
الأراضي الخاصة بالسكان الأصليين وحبيبهم.
• توفير المشورة والمساء المتلازمة بشأن السياسات التنظيمية للأعضاء المانحين المتعلقة بقضايا
الأراضي. فيما يتعلق بالصندوق فإن ذلك يمثل المشاركة في المجموعات المرجعية لسياسات
الأراضي، والتغير المناخي، والتغيير المؤثر عام 2009 عن التنمية الريفية.

رابعاً - الاستنتاجات

حقوق الإنتاج، في ظل توجيهات الجمعية، بدأ في عام 2007 نحو تنفيذ خطة عمله المتعلقة بالتغيير
المؤسسي، وكانت تساعد القياس الرئيسي الثلاث المحددة لشهر ديسمبر/ كانون الأول 2007 في خطة
عمل الإنتاج واتقان القضاء المبهر بين الإنتاج والصندوق هي: (i) اتخاذ قرار، من خلال المجلس،
بشأن الوضع القانوني للأمانة؛ (ب) إرسال عملية تنفيذ ذلك الوضع القانوني؛ (ح) اعتماد استراتيجيات
واتخاذ خطوات من أجل توزيع العضوية.

عقد مجلس الإنتاج دورته العاشرة في الفترة 14-16 نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وقد اعتمد المجلس،
عندما قرر في عملياً قانونية مستقلة، قراراً يوضح رؤيته لسياسة الإنتاج الدولي المعنى بالأراضي
والوضع القانوني لأمانة، نصاً على ما يلي: (i) الإنتاج الدولي المعنى بالأراضي هو إنتاج للمنظمات
الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني ويستند هومنه من أعضاءه؛ (ii) علاقة أمانة الإنتاج بالأمم
المتحدة هي علاقة ضرورية، وذلك ينبغي مواصلة استضافة أمانة الإنتاج في إحدى منظمات الأمم
المتحدة الأعضاء في الإنتاج؛ (iii) ينبغي أن تعمل الأمانة إطارياً كجزء لا يتجزأ من المنظمة المضيفة
بموجب اتفاقية محددة المدة، ويجوز بعدها تتويج استضافة الأمانة؛ (iv) إيلام مذكرة تقديمه مع مجلس
الإنتاج لحريته النظامية المضيفة من الإنتاج المستضاف عليها نتيجة استضافتها للأمانة. كما اتخذ
المجلس قراراً بخصوص العملية التي تثبت ترتيب القرار.

أقرّ مجلس استراتيجي للعضوية تحت أدواراً ومزايا والتزامات واضحة لأعضاء الانتاج، وفد
وافق المجلس على ارتدام 25 منظمة جديدة لعضوية الإنتاج، ليشمل جميع الأعضاء بذلك إلى 57
منظمة، وما زالت هناك قرارات معينة بشأن 12 منظمة أخرى تقدم بطلبات عضوية. إضافاً إلى ذلك،
أدرّت المجلس التقدم المحرز في تكليف عمليات الإنتاج مع الأوضاع الخاصة بتايلاند آسيا وأفريقيا وأمريكا
اللاتينية والكاريبية.

كما أحرز التقدم في عام 2007 على صعيد تنفيذ قادة تمويله، وفقاً لاستراتيجيته لتنغيب
الموارد، وذلك من خلال إرسال علاقات شراكية جديدة للمنج بالمفوضية الأوروبية والمركز الدولي
لبحث التنمية. وقد استمعت المجلس التقدم المحرز في تنفيذ قادة تمويل الانتاج، مع إيلاء عناية
خاصة بالأهداف التمويلية المحددة في خطة العمل. واستناداً إلى اتفاقيات التمويل المبرمة حالياً، سيستثنى
الصندوق بما نسبة 20 في المائة من إيرادات الانتاج الإجمالية، وهي نسبة أقل بكثير من نسبة 35

ويجري حالياً اتخاذ خطوات أولية لإضفاء الصبغة الإقليمية واللامركزية على عمليات الالتفاف. وتستيق هذه الخطوات مع النموذج النهائي للأعمال والتشغيل وإطار الرصد والتقييم.

وتشمل النتائج والدروس المستفادة من أنشطة عام 2007 ما يلي:

- أصدرت أنشطة الالتفاف عن تعزيز الوعي والاهتمام بطرق استخدام نظام الحمالة المحلية لإدارة حقوق الأراضي والموارد؛ وكيفية تيسيرها لوصول الأسر والمجتمعات المحلية الفقيرة إليها، والسلالة اللازمة لتعزيز هذه النظم. ومن الواجب أن يتوافق دمج هذا العنصر بحوار السياسات، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، وأن يدعم بالخلاصة العالمية للدروس المستفادة من جهود الأعضاء التي يدعها الالتفاف.

- أُدعت أنشطة بناء قدرات منظمات المجتمع المدني فرصةً لمنظمات سكان الريف للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات. ومن الواجب تعزيز ذلك بربط أنشطة بناء القدرات وحوار السياسات ربطًا استراتيجيًا وتشغيليًا، بحيث لا تشارك المنظمات الشعبية فحسب في هذه العمليات بل وتزيد من نفوذها ضمنها.

وفي حين أن من الواجب أن تكون أنشطة التنمية المجتمعية بناء قدرات منظمات المجتمع المدني تحظى بالأولوية، ولاسيما لتحقيق النتائج الموعودة أعلاه، فإن من المفيد كذلك ربط الوسائل الحكومية بهذه الجهود، وذلك مثلاً من خلال جماعات العمل المشتركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني أو عبر الشبكات الأخرى ذات القطاعات المتعددة.

ينبغي تعزيز الجهود المبذولة لرصد تنفيذ القوانين والسياسات الوطنية، وكذلك الاتفاقيات الدولية المرتبطة بحقوق الأرض، وقد أُسفرت الجهود الأولية لأعضاء الالتفاف عن إرساء أطر لهذه الأنشطة الرصدية، بما في ذلك وضع مؤشرات يمكن تطبيقها على مختلف السياسات المتعلقة بأمن الحيازة، وعن توليد التزامات من المنظمات الأخرى بالعمل معاً في مجال الرصد.